مقدمة المؤلف

تخيّل بلدًا يُعرف بالاستعارات التى يوصف بها، أكثر من أن يُعرف بسياسته المعقدة ومجتمعه وتاريخه.. بلداً لم يتوقف وصفه بـ"الجسر بين الشرق والغرب"، الممر الذى يربط أوربا بآسيا، الذى يجمع بين التقليد والحداثة، وينعش الأمانى بالتعايش بين الإسلام والديموقراطية. هذا البلد بالطبع هو تركيا، الدولة الحديثة على اليابسة فى آسيا الصغرى والتى تتمدد إلى بحر إيجه كما تشمل جزءًا صغيرًا من أوربا فى غرب تراقية (إقليم جغرافى وتاريخى جنوب شرق البلقان وتتقاسمه تركيا واليونان وبلغاريا). بلد يشكل المسلمون معظم سكانه. وله حدود مع أشرس الدكتاتوريات فى الشرق الأوسط، وله حدود أيضًا مع الاتحاد الأوربى. وأيضًا بلد ينمو اقتصاده بمعدلات تعد من الأعلى عالميًا.

obeikandl.com

وهناك القليل من الأماكن فى العالم الحاضرة غالبًا فى المجادلات التاريخية العالمية حول "صدام الحضارات" أو "مستقبل أوربا"، وقليلة أيضًا تلك البلدان التى تُقرأ قراءة خاطئة أو تتعرض لسوء الفهم بمثل هذا التواتر. فالاستعارات مثل "الجسور" و"الممرات" ليست فى الغالب أكثر من تعبيرات ملطفة للتعمية على الصراعات بين الثنائيات التى تحتفى بها تلك الاستعارات: الصراعات بين الشرق والغرب، بين أوربا وآسيا، بين الإسلام والعلمانية. مرة ثانية نقول إن هذه الثنائيات التبسيطية غير مناسبة إذا أردنا فهم بلد معقد تعقيداً كبيراً ولكنه ديناميكى بصورة لافتة مثل تركيا اليوم، وفهم العمليات التاريخية التى أنتجتها. يقترح الكتاب الحالى إطاراً يسعى لبلورة فهم منطقى للتعقيدات والصراعات صعبة الفهم فى ماضى تركيا الحديث وحياتها السياسية اليوم.

وعلى العكس من سلسلة التاريخ العالمى للحاضرGlobal History of the Present يبدأ الكتاب الذى بين يديك من عام ١٩٨٠ وليس ١٩٨٩، وبه فصل تقديمى يتناول

نشأة البلد كدولة- أمة حديثة منذ القرن التاسع عشر. ومن ثم هناك نقطتان لبدء القصة الاستراتيجية فى هذا الكتاب: سنة ١٩٨٠ التى تشكل الانقطاع الصادم الرئيسى، بينما تشكل ١٩٨٩ بداية سياق جديد لانخراط تركيا مع العالم. والكثير من التغيرات المهمة التى توصف بها غالبًا ثورات ١٩٨٩ فى أوربا الشرقية (النهاية المفاجئة للنظم المتسلطة والاشتراكية، والنصر الواضح للديموقراطية الليبرالية والمشروع الحر) وباختصار: خرافة فوكوياما المتعجلة عن "نهاية التاريخ"، كانت متوقعة فى تركيا فترة الثمانينيات.

جاء تدخل الجيش يوم ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ خطوة فظة وغير مسئولة: حيث أدت إلى قيام القوات المسلحة والشرطة بحبس أكثر من نصف مليون مواطن وتعذيبهم، حظر النقابات والقضاء شبه الكامل على الحياة فى الروابط والجمعيات. غير أن هذا العمل التدميرى الكبير خلق أيضًا المقدمات للتحول السريع من اقتصاد إدماجى منغلق مبنى على إحلال الواردات إلى اقتصاد معولم بثبات ومتوجه نحو التصدير، لا بد فيه

للرأسماليين الواثقين من التحدى الفعلى لمحاولات الإسكات من جانب الدولة. من ثم كان انقلاب سبتمبر، مع البرنامج الليبرالى الجديد لإعادة الهيكلة المعلن فى ٢٤ يناير ١٩٨٠ بمثابة ساعة الصفر لتاريخ تركيا الحديث. إذ تم إطلاق قوى لبرلة (تحرير) السوق باتجاه عمليات تحول يمكن مقارنتها بما حدث فى أوربا الشرقية. وعلى الرغم من الطبيعة الدموية لانقلاب سبتمبر، فقد فتح الأبواب أمام جيل من الطبقات الاجتماعية الجديدة، مع رفع مستويات الدخول، وثقافة سياسية أكثر ليبرالية ، مع نشأة سياسة جديدة، اجتماعية ومبنية على الهوية.

كانت اللحظة الرئيسية الثانية عام ١٩٨٩، حيث شهدت تركيا نقطة تحول تاريخية تزامنت مع التحولات الكبرى فى أوربا الشرقية يوم سقوط حائط برلين، فقد انتخب المجلس الوطنى الكبير (البرلمان التركى) تورجوت أوزال رئيسًا للجمهورية. وبمجرد استلام المنصب من كنعان إيفرين قائد انقلاب ١٩٨٠ أصبح أوزال رمزًا لعودة الحكومة المدنية فى وقت اتسم بتردد الجيش فى العودة الكاملة إلى الثكنات. كما عبّر عن نشأة طبقة رجال الأعمال الجدد عالية الصوت والمتجهة بالكامل نحو تعظيم الأرباح، ووضع الأسس لازدهار روح جديدة قائمة على السوق. فقد غذت التوسع الاقتصادى وإضفاء الطابع السلعى على الحياة اليومية خارج المراكز الصناعية المستقرة فى غرب تركيا. وعلى الجبهة الداخلية حل الصراع بين العلمانيين والإسلاميين محل الصراع بين الاشتراكيين والمحافظين، بينما تفاقمت الحرب بين القوى الأمنية والعصابات التركية.

خلقت سنة ١٩٨٩ كمًا هائلاً من الفرص الجديدة فى الجيرة المباشرة لتركيا، وقد استفاد منها أوزال بمهارة: فانهيار الاتحاد السوفييتى فتح الطريق إلى الجمهوريات "التركية" فى وسط آسيا، كما أدت نهاية الشيوعية فى البلقان إلى إفساح الطريق إلى جيران تركيا المباشرين، كذلك نتج عن التدخل الأمريكى فى العراق تمهيد الطريق كى تلعب تركيا دورًا إقليميًا أكثر تميزًا. وفى هذا السياق نفسه تقدم أوزال بطلب العضوية الكاملة فى الجماعة الأوربية (اسم الاتحاد الأوربى وقتذاك) ولكن طلبه هذا أُحبِط فعليًا. من ثم يمكن إرجاع معظم المسائل المحلية والدولية التى حددت السياسة التركية فى العقود الثلاثة الأخيرة إلى الفترة القصيرة التى قضاها أوزال رئيسا للوزراء

وللجمهورية، كما يمكن تقييم معظم الإنجازات والإخفاقات فى مسار تركيا السياسى والاقتصادى على خلفية تلك الفترة.

هناك جانب آخر فى تحولات ١٩٨٩ فى أوربا الشرقية يتمثل فى العملية الشاقة فى الإقرار بالصدمات العديدة التى أصابت تلك المجتمعات على أيدى الدكتاتوريات المتغطرسة، والتواريخ التى تم تزييفها على أيدى النظم القومية والشيوعية. فقد ألقيت بذور الاعتراف بالماضى التسلطى فى التربة التركية فى تلك الأيام لكنها لم تبدأ تُزهر إلا فى العام ٢٠٠٥ عندما بدأ المثقفون والنشطاء المعارضون فى إعلان رفضهم الأيديولوجية العرقية لآباء تركيا المؤسسين، ومن ثم تحدوا الروايات الرسمية للتاريخ. فمن تناول "التبادل السكانى" القسرى مع اليونان فى عشرينيات القرن الماضى، إلى عملية الإبادة العثمانية للأرمن، إلى سياسات الإنكار والاستيعاب للأكراد والعلويين، أخذ الجدل حول ماذا تمثل تركيا ومن هم الأتراك – يتجاوز الحدود الضيقة لما دُرِج على تعريفه عرقيًا- دينيًا بشكل صارم ولكيان سياسى متجانس ظاهريًا.

هناك أيضًا لحظة تاريخية ثالثة تطابقت فيها الانقطاعات التاريخية العالمية مع التحولات الداخلية بفوارق زمنية محدودة. فقد عملت هجمات ١١ سبتمبر فى نيويورك على إعادة تشكيل كبير لسياق تفاعل تركيا مع العالم: حرب جورج بوش العالمية على الإرهاب؛ الهجوم على العراق الملاصق لتركيا، وما نتج عن هذا من استقطاب مفهوم بين "الإسلام" و"الغرب، كما أسهم تزايد المشهد السياسى المبنى على الأمن فى معظم حكومات الاتحاد الأوربى.. إلى تنامى الشعور بالجوهرية الأوربية وأصولية الاتحاد الأوربى. وسرعان ما ووجهت الحمية الإصلاحية والشعور الموالى لأوربا الذى ازدهر بتركيا أوائل ٢٠٠٥ بتصاعد المشاعر المعادية للمسلمين والأتراك فى أوربا. إذ إن الجماهير الأوربية المتحفظة على المزيد من توسيع الاتحاد، والخائفة من تزيد الهجرة، وغير المتعاطفة مع الاختلافات الثقافية، والتى يراجع اقتناعها بفضائل الديموقراطية وحقوق الإنسان.. قد تحولت صوب اليمين، بينما تحولت آفاق انضمام تركيا للاتحاد الأوربى إلى تذكرة بـ"فتح إسلامى" وشيك لأوربا. من ثم كان الأثر الملتبس للعملية غير المنضبطة لعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوربى عام ٢٠٠٥ وهو الذى ربما ساعد فيما رآه كثيرون تحول تركيا باتجاه الشرق. وفى الحقيقة لم يكن هذا أكثر من تصحيح للمسار

جاء استجابة للصراعات الداخلية المتزايدة فى الاتحاد الأوربى، ولعدم القدرة للقيام بانخراط ذى مغزى فى عملية تحول القوة الاقتصادية والسياسية العالمية إلى مراكز خارج العالم الأوربى- الأطلنطى.

إذا نظرنا إلى ١٩٨٠ و١٩٨٩ و١١ سبتمبر ٢٠٠١ باعتبارها اللحظات التاريخية الرئيسية التى تفاعلت فيها الحوادث التاريخية العالمية مع العمليات المحلية، وإلى سنة ٢٠١٠ باعتبارها نقطة النهاية المؤقتة لتاريخ الحاضر، سنواجه بظاهرتين متناقضتين ظاهريًا: التغير والتطور السريع فى الاقتصاد والمجتمع مقارنة بالجمود والصراع العنيف فى السياسة. فمن العولمة والأوربة إلى التنمية الاقتصادية السريعة والهجرة وتزايد الطابع الحضرى وحتى النزعة الفردية.. تغيرت تركيا تغيرًا جذريًا وبسرعة خارقة. لقد عايشت الشعوب التى تعيش داخل حدود الجمهورية التركية، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، انتقال بلدها من اقتصاد زراعى منكفئ على الداخل وتسيطر عليه نظرة للعالم تتسم بالضيق والعصاب.. ليصبح قوة إقليمية كبيرة وليبلغ عام ٢٠١٠ المرتبة السادسة عشرة بين أكبر اقتصادات العالم. فى الفترة نفسها تحولت تركيا من مقصد سياحى للسياح الفقراء إلى المرتبة الثامنة عالميًا وسط أكبر أسواق السياحة.

غير أن قصة النجاح الاقتصادى والدولى النسبى قد حجبها الضعف المؤسسى، وتواتر الأزمات السياسية، الصراع الدينى، الشقاق العرقى- القومى، العنف والمناورات السياسية. فمن فيلم "قطار منتصف الليل"، الذى أوضح - وإن بشكل غير متعاطف - ظروف وتجارب التعذيب فى السجون التركية، إلى تقارير المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، تم تقديم تركيا كبلد للحكم الاستبدادى والبوليسى الوحشى، وقد كان هذا بالفعل. وتضمنت الصور التى صاحبت التغطية الإخبارية لتركيا منذ الثمانينيات الكثير من الوجوه الغاضبة: أعضاء الأقلية الدينية الأكبر- العلويين- وهم يتذكرون الكثيرين من المنتمين لجماعتهم وقُتلوا فى مذابح واسعة النطاق، أنصار اليمين المتطرف المحتجين ضد إعادة التقييم النقدية لماضى تركيا، العلمانيين الرافضين لحكم حزب العدالة والتنمية، الجنود الذين يهاجمون مواقع حزب العمال الكردستانى، والأكراد الذين يتظاهرون ضد قمع الدولة. كما تغلغل العنف فى الحياة اليومية للمواطنين العاديين القلقين وعبر عن نفسه فى صورة العنف داخل الأسرة، تزايد

الأنشطة الإجرامية وجرائم الكراهية ضد المنتمين للأقليات الجنسية والعرقية. وتفاقم هذا العنف أكثر من جراء الهوة السحيقة بين الرجل والمرأة والتى بسببها جاءت تركيا فى المرتبة ١٢١ من بين ١٢٨ دولة فيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية والمنجزات التعليمية والتمكين السياسى للنساء.

ربما كان الكثير من هذا العنف تابعًا لتزايد انعدام الأمن بسبب التغير السريع الذى يمر به المجتمع. ولكن هناك أسباباً أخرى أكثر مباشرة. فهناك عشرات الألوف من الرجال والنساء الذين أطلق سراحهم وأصبح عليهم تصريف أمورهم بأنفسهم فى مجتمع أصبح غريباً بالنسبة لهم بعد قضاء عقد أو عقدين وراء القضبان. كذلك فإن جنوداً كثيرين قد عادوا من حرب كردستان بندوب عميقة فى نفوسهم وبدأوا يشعرون بالصدمة فى بيئاتهم الاجتماعية. هناك العشرات من عمال الجنس الذين كانوا يقتلون فى اسطنبول وحدها كل عام ولسنوات طويلة حتى الآن، فيما يكشف عن مستوى جديد من الفظاعات فى الحياة اليومية. ولم يقتصر الغضب على الأراضى التركية، ففى التسعينيات بشكل خاص، أثناء حملة الجيش التركى ضد حرب العصابات التى يشنها حزب العمال الكردستانى، قام مؤيدو الحزب بإغلاق الطرق السريعة فى ألمانيا، وهاجموا السفارات التركية فى مختلف أنحاء أوربا. وعندما تم أسر الزعيم عبد الله أوجلان فى السفارة اليونانية فى تركيا عام ١٩٩٩ هاجم القوميون الأكراد البعثات اليونانية فى أماكن عدة من بينها موسكو وبرلين.

غير أن سلافوى زيزيك يذكِّرنا فى تأملاته عن العنف المنشورة عام ٢٠٠٨ بأن العنف لم يكن محدوداً فحسب بالعنف الذاتى الذى ينفذه فاعل قابل للتحديد بشكل واضح، أى الفاعل المرئى للمراقب الخارجى. إنما هو يتشكل بـ"العنف الرمزى" فى اللغة والأيديولوجيا، و"العنف المنهجى" للنظم الاقتصادية والسياسية. وسأحاول فى هذا الكتاب أن أوضح لماذا أصبحت تركيا فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين "أمة غاضبة" واستكشاف- قدر الإمكان- المجالات الرمزية والمنهجية التى تخلّق فيها هذا الغضب، وهو ما يتطلب بالضرورة - إلى جانب النظر فى سياسة العنف اليوم- العودة إلى التاريخ فيما هو أبعد من ١٩٨٠ و١٩٨٩. على المستوى السياسى يمكن إرجاع الكثير من الغضب إلى ركائز أيديولوجيا التحديث القومى المسيطرة فى تركيا

ممثلة فى الصورة الأولة "للاتحادية"، وبعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، أى الكمالية (نسبةً إلى مؤسس الدولة مصطفى كمال). إن الكمالية التى قامت على سياسات التحديث الملغومة التى لا تعرف الهوادة، وأشكال الدولة التسلطية فى أوربا العشرينيات والثلاثينيات، وأيديولوجية التركية العرقية- القومية، وشكل مقيد للإسلام الرسمى، قد تركت أثرًا ثابتًا على المؤسسات والعقليات فى تركيا. وهناك ثلاثة ميادين رئيسية مهدت من خلالها الأيديولوجية المؤسسة للجمهورية الأرض أمام الصراعات التى تعيشها تركيا اليوم: تعريف المواطنة، العلاقة بين الدين والمجتمع (العلمانية)، وأخيرًا عدم اكتمال فصل السلطات بين الحكومة المنتخبة والفاعلين غير المنتخَبين مثل الجيش والبيروقراطية والقضاء.

قدمت الكمالية الكثير من الرطانة الكلامية عن الأفكار المدنية للهوية التركية، غير أنها فى الممارسة العملية- مما يشبه كثيرًا ما حدث فى بلدان البلقان المجاورة واليونان- خلقت جماعات من "الآخرين" الذين حُرِموا من حقوق المواطنة الكاملة. فكان الأكراد والعلويون والأقليات غير الإسلامية أكثر من تعرضوا للتهميش بطرق مختلفة. وقد كان من الممكن استيعاب الأكراد والعلويين فى الحياة السياسية إذا أنكروا أصولهم العرقية والدينية، أما غير المسلمين فكان يُنظر إليهم دائمًا كخطر أمنى محتمل ومن ثم لا يستحقون المواطنة المكتملة. بيد أن السابق ذكرهم جميعًا عانوا من الإقصاء الاجتماعى وقمع الدولة. ورغم أنهم يشكلون أقليات إلا أن مجموع الأكراد والعلويين قد يزيد عن ثلث سكان تركيا اليوم، وهو ما يمثل حجمًا كبيرًا فى بلد يبلغ عدد سكانه أكثر من ٧٠ مليون نسمة. كذلك فإن المسلمين الذين رفضوا النسخة الكمالية الرسمية من الإسلام وتبنوا قراءات مختلفة لدينهم، تم دفعهم إلى هوامش النظام السياسى، بل أحيانًا إلى هوامش المجتمع نفسه. أما الشيوعيون والاشتراكيون، فبرغم ازدياد بروزهم فى الحياة السياسية والثقافية للبلاد فقد تعرضوا للملاحقات منذ الخمسينيات إلى الثمانينيات وحتى نهاية الحرب الباردة وحِيل بينهم وبين الحصول على حقوقهم. وفى ظل تلك العقلية الاستبعادية لم يحصل على المواطنة الكاملة سوى المسلمين السنة الأتراك من أتباع المذهب الحنفى، والذين أسهموا فى بلورة السياسات العلمانية للنظام الكمالى، بينما تعرض أعضاء كل الجماعات الأخرى للإقصاء فى مختلف مستويات

الحياة العامة. وقد لخص عالم السياسة والمثقف التركى البارز باسكين أوران هذه الفكرة النمطية المتبناة للمواطن التركى فى كلمة واحدة LAHSÜMÜT اشتقها من الحروف الأولى للكلمات التركية: علمانى، حنفى، سنى، مسلم، تركى. وهو تعبير يماثل الواسب WASP الأمريكى المكون من الحروف الأولى للكلمات الإنجليزية: أبيض، أنجلو- سكسونى، بيوريتانى.

وقد اعتبرت العلمانية (Laikik وهى الاشتقاق التركى من كلمة laicité الفرنسية) من المبادئ المؤسسة للجمهورية والتى تعرف بأنها الفصل بين المجالين العام والدينى، مثلما هو الوضع فى فرنسا. غير أن العلمانية فى تركيا أصبحت تعنى قيام الدولة بفرض قراءة معينة للإسلام، هى القراءة الكمالية، ودعمها من المال العام. أدى هذا إلى تناقضات غير قابلة للحل، فمثلاً الأئمة الموظفون لدى الدولة فى إدارة الشئون الدينية يؤيدون لبس الحجاب فى خُطَبهم بينما الجامعات الحكومية تحظر دخول الطالبات المحجبات إلى الحرم الجامعى مثلما حدث بعد التدخل الذى قام به الجيش عام ١٩٩٧. كذلك أنتجت الشركات المملوكة للدولة وروجت لاستهلاك العرق والنبيذ، بينما الأئمة يحذرون جمهورهم من الاستسلام لإغراء الكحول. هكذا نحن أمام واقع مصاب بالانفصام، يمكن أن تجده فقط فى النظم الشمولية.

أما النظام السياسى الذى نشأ فى هذا المسار المتناقض للتحديث، خاصة بعد التحول إلى السياسة التنافسية أواخر الأربعينيات، فقد كان مصدرًا آخر للتوتر المستمر: حيث بنية مزدوجة لـ"دولة حارسة" مكونة من ائتلاف كامل القوة يضم القضاء والبيروقراطية والجيش فى جانب، والحكومات المنتخبة- حتى لو كانت غير آمنة- فى جانب آخر. كانت الدولة الحارسة بمثابة إعادة استنساخ لدولة الحزب الواحد الكمالية، ونتيجة لعدم اكتمال التحول الديمقراطى فى البلاد. لقد أدخل حزب الشعب الجمهورى الانتخابات بالفعل عام ١٩٤٦، لكنه لم يتخل قط عن دوره بوصفه حزب الدولة وإصلاحات مصطفى كمال. وبقى جزءًا من التحالف الجامع بين القيادة العليا للجيش والقضاء الأعلى والبيروقراطية، والذين استمروا فى النظر لأنفسهم باعتبارهم الملاك المستحقين للدولة، تلك التى رأوا أنفسهم ملزمين بالدفاع عنها ضد كل من اعتقدوا أنه يمثل تحيات داخلية أو خارجية لهيمنة التحالف المذكور.

أعمال الدولة الحارسة

دعونا نناقش بشكل أكثر تفصيلاً أعمال هذا التحالف الذى سنصادفه فى مختلف فصول الكتاب بأسماء وتحت أقنعة مختلفة: الدولة الحارسة هى بنية للسلطة توجد ضمن هيراركية الدولة ويتم تدعيمها بالصلات الشخصية على أعلى المستويات، وهى تمتد إلى كل مناحى الحياة ويمكن بسهولة أن تتشجع للقيام بعمل ما يتطلبه الحفاظ على الدولة. تستخدم الدولة الحارسة كل الأساليب والإجراءات الضرورية للحفاظ على عهد الحزب الواحد الذى انبثقت منه. كما تتحدد رؤيتها للعالم وفق رؤية الحركات القومية السرية فى القرن التاسع عشر التى مهدت الطريق للحركة الأيديولوجية والسياسية الرئيسية فى تركيا القرن العشرين، أى حركة التحديث القومى التركى، وبالضرورة للتغطية على اللحظات المظلمة فى نشأة الجمهورية، مثل إبادة الأرمن وتصفية العلويين فى ديرسيم فى الثلاثينيات. ويتلخص الأسلوب الرئيسى لحكم الدولة الحارسة فى أفكار "فرق تسد" – وهى من تقاليد الحكم الإمبراطورى العثمانى– والتلاعب والخداع. ولعل الملمح المميز للدولة الحارسة هو تلك الأهمية المعطاة لحماية الدولة حتى بالتعارض مع العمليات السياسية المشروعة. فيتم الحكم عن طريق خلق العداء والصراع بين الجماعات المختلفة، واستغلال الاختلافات الدينية أو اللغوية– كما هو الحال مع العلويين والأكراد– ودفع الجماعات السياسية نحو التطرف. من ثم يُتوقع لكل تلك الصراعات أن تتفاقم– إلى أبعد من توقعات الحراس فى بعض الأحيان– بما يخلق المبررات للتدخل الصريح من جانب الجيش. كان هذا هو الحال فى انقلابات ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠ و١٩٩٧، وكذلك فى الصيغة المعدلة منها التى مثلتها "المذكرة الإلكترونية" التى أصدرها رئيس الأركان العامة عام ٢٠٠٧. وفى جميع هذه التدخلات، كما فى الفترات المدنية بينها، يعمل الحراس من أجل هدف الإبقاء على السلطة. فمن التلاعب بالمجال العام إلى خداع الأفراد، ومن التحريض على العنف الجماعى إلى التوسع فى التعذيب على أيدى العملاء وقوى الأمن.. كانت كل الأساليب الممكنة مسموحًا بها طالما كان مبررها هو "إنقاذ الدولة" الذى يعد كناية عن إدامة السلطة.

ولقد أُعطِى تحالف الحراس هذا تسميات مختلفة تراوحت بين "قلب الدولة"، "دولة الأمن"، "حراس الجمهورية" وانتهاء بـ"الدولة البريتورية". ويملك أولئك الحراس هيئات

سرية وعلنية تنفذ الأعمال القذرة للتآمر السياسى مثل: التنظيم الخاص ("تشكيلات مخصوصة") لجمعية الاتحاد والترقى، المكتب الحربى الخاص، حراس القرية، وشرطة مكافحة الإرهاب JITEM .. وقد ارتكبت جميعًا الكثير من الجرائم وقتلت الآلاف باسم الدفاع عن الدولة ضد الأعضاء المتصوَرين. وقد استطاع "الحراس" فى معظم الفترة الزمنية التى يغطيها هذا الكتاب الاحتفاظ بجماعات اجتماعية رئيسية (أقسام من المثقفين والطبقات الوسطى والبرجوازية الصناعية فى اسطنبول) فى كتلة جمهورية مهيمنة لكنها تعرضت رغم ذلك لتحديات متكررة أثناء فترات الحكم المدنى القوية.

من ناحية أخرى فقد وجدت منذ الانتقال إلى الديموقراطية أواخر الأربعينيات حكومات بعد انتخابات تنافسية ونزيهة بشكل تقريبى دائمًا. وقد تعايشت هذه الحكومات تعايشًا صعبًا مع الدولة الحارسة. وفى لحظات تاريخية رئيسية لم تكتف تلك الحكومات بتمثيل قطاع كبير من الإرادة الشعبية، وإنما عملت أيضًا على إدماج الجماعات الاجتماعية الناشئة ومطالبها فى النظام السياسى. كانت هذه حالة انتخاب الحزب الديمقراطى وحكومة مندريس عام ١٩٥٠، والفترة الفاصلة القصيرة لحكم حزب الشعب الجمهورى بقيادة أجاويد فى السبعينيات، وانتخاب تورجوت أوزال رئيسًا للوزراء عام ١٩٨٣، والنصر الانتخابى لحزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢.

كانت هذه الحكومات قوية فى أحسن الأحوال بما يكفى لتحدى الحراس والاحتفاظ بالجيش والقضاء والبيروقراطية فى مواقعها دون تدخل فى الحكم. بل إنها قد نجحت فى بعض الأحيان فى زرع الكوادر الموالية لها فى تلك المؤسسات. وقد غلب على هذه الفترات تزامنها مع الفترات الرئيسية للنمو الاقتصادى، واتباع سياسة إقليمية ودولية نشطة مثلما كانت حالة مندريس وأوزال، وكذا حالة رئيس الوزراء أردوغان.. غير أن هذه الحكومات كانت تخسر فعليًا تأييدها الانتخابى. وربما كان هذا نتيجة لحدوث تحول متزايد نحو النزعة السلطوية فى نمط الحكم، والتى كانت أقرب إلى التشابه مع الدولة الحارسة، أو الأزمات الاقتصادية، أو العودة التدريجية لتدخل الحراس، أو لكل تلك العوامل الثلاثة معًا. وعندما تفشل الأحزاب السياسية فى نيل تأييد أقسام مهمة من الناخبين، وتقصرٌ فى تمثيل الإرادة الشعبية، تنشأ حكومات ائتلافية ضعيفة تسلم بسهولة لمطالب الدولة الحارسة وتعمل على إعادة بناء وضعيتها المهيمنة. وقد كان هذا

هو حال الحكومات الائتلافية فى الستينيات والسبعينيات والتسعينيات.

إن التمييز بين الدولة الحارسة والحكومة الفعلية لم يكن قط بمثل ذلك الوضوح الذى افترضه بعض النقاد المحدثين. فأولاً: هناك صلات واسعة بين المجالين، بل إنه فى بعض الفترات التى تتسم بالاستقرار النسبى قد تتراجع الدولة الحارسة إلى الوراء ويلتزم الجيش والقضاء بالتزاماتهما الدستورية. أما فى أوقات الأزمات، وخاصة أثناء التدخلات العسكرية، فإن ثنائية النظام تغدو أكثر وضوحًا، وإن لفترة زمنية قصيرة فحسب. تلك هى اللحظات التى يستهدف فيها الجيش جماعات وأفرادًا معينين، فيتم تعذيبهم ومحاكمتهم وإدانتهم بواسطة الشرطة والمحاكم، بينما تتم حماية القائمين بالتعذيب والانقلابيين من أى ملاحقة. فيسير المجرمون فى الطرقات أحرارًا بينما المحاكم تستدعى الأبرياء ولا تأتى أبدًا بالعدالة للضحايا. ثانيًا: قد تقلِّد الحكومات المنتخبة الدولة الحارسة فعليًا سواء فى المنهج أم الخطاب، ومن ثم تُطمَس الفروق بينهما، مثلما كان الحال فى فترة حكم تانسو شيلر والتى انتهجت فى أواخر التسعينيات سياسة بالغة العنف ضد الأكراد. أخيرًا من الممكن أن ينتهى الحال بالأفراد والجماعات بأن يُستخدَموا من جانب الحراس أو وسطائهم حتى دون أن يدركوا طبيعة الدور الذى يقومون به فى خدمة مشروع أكبر. ومن الأمثلة على ممارسات الحكم للدولة الحارسة فى هذا الصدد: استغلال الطلاب اليساريين ضد اليمين فى الأربعينيات والستينيات، استخدام اليمين المتطرف وتملق الحراس للإسلاميين ضد الحركات الاشتراكية فى الستينيات والسبعينيات، وكذلك استخدام العلويين والعلمانيين والديمقراطيين الاجتماعيين ضد حزب العدالة والتنمية فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين.

إن الدعوة إلى محاسبة الدولة الحارسة عن معظم حلقات العنف والتخريب فى تاريخ تركيا المعاصر لا يعنى إعفاء القادة السياسيين المنتخبين من المسئولية، الذين غالبًا ما وجدوا السبل للتأقلم مع البنية الثنائية للسلطة. لذلك يكون من الضرورى لأسباب تحليلية تركيز بؤرة الرؤية على الدولة الحارسة، إذ إن فهم قدراتها التحايلية هو الذى يمكن أن يفسر لنا التحولات والانقلابات فى التاريخ التركى والتى أجبرت

الجيران والأصدقاء بشكل ثابت على أن يصبحوا أعداء، وهو ما كان يفاجئهم استنادًا إلى الماضى القريب. إنه العنصر اللامنطقى فى السياسة التركية والذى يمثل جذور سياستها الغاضبة والممزقة، ولكنه مع ذلك لم يوقف تقدم المجتمع التركى اقتصاديًا وثقافيًا.

تحولات عالم الحياة اليومية

أورهان باموك، من بنات اسطنبول، ولنقل إنها ناشطة يسارية، هربت من البلاد بعد الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٠- مثلما فعل عشرات الألوف غيرها- ومن المحتمل ألا تستطيع التعرف على مدينتها السابقة إن هى عادت إليها اليوم. فقد ذهبت الكآبة الرمادية الغبراء للبرجوازية المعنية فقط بمصالحها الذاتية، والتى وصفتها أورهان بدقة فى المقالة المؤرخة لسيرتها الذاتية بعنوان "اسطنبول: ذكريات مدينة" (٢٠٠٥). كما ذهب أيضًا الشعور بالعزلة عن العالم وعن الماضى الإمبراطورى العثمانى. فقد عمل بناة الأمة فى السنوات الأولى للجمهورية على خلق أمة جديدة فى مدينة جديدة. ولكن أنقرة، على الرغم من أهمية تراثها الأرمينى واليهودى الهالك، بدت غير مشوبة بالتنوع الكوزموبوليتانى فى اسطنبول، وقد وجهت الجمهورية مواردها المحدودة لبناء العاصمة الجديدة. وتعرضت اسطنبول للإهمال، وحتى مع بداية التصنيع الكبير فى الستينيات، وكان عليها أن تنزل إلى مرتبة المدينة الثانية. لكن كل هذا قد تغير الآن، وعادت اسطنبول إلى وضعيتها كمركز كوزموبوليتانى، ومنهمكة فى إعادة صلاتها مع العالم، ومع ماضيها أيضًا: إذ أصبحت الإمبراطورية العثمانية مرجعًا إيجابيًا، والنقوش من الطراز العثمانى الجديد تزين الفنادق والمطاعم والحانات فى البلدة القديمة. وحتى بالنسبة للأزياء اليومية أصبح طابع الإمبراطورية واضحًا بشكل متزايد. فالإناث الشابات المتدينات يظهرن بالقفاطين والحجاب تقليدًا للأميرات العثمانيات، أو حتى بأنماط الزى التى صورها الرسامون الأوربيون المستشرقون فى القرن التاسع عشر ويعتقد أنها كانت عثمانية. ازدادت أعداد من يرتدين أغطية الرأس فى الشارع، كما ازدادت أعداد النساء فى المجالات التى كان يغلب عليها الطابع الرجالى. ويقع فى وقت واحد: نزع العلمانية عن المجال العام، وعلمنة المجتمع.

تستقبل اسطنبول أكثر من سبعة ملايين سائح كل عام، وهناك اعتراف بكونها

عاصمة ثقافية وكموقع يلتقى فيه الفنانون من الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وبقية العالم. وقد احتفلت المدينة بفخر بنفسها "كعاصمة للثقافة الأوربية" عام ٢٠١٠ فيما يعد إشارة على صلاتها متعددة الأوجه مع جيرانها الغربيين. فمن الأثر البيزنطى الأهم بالمدينة: آيا صوفيا (كنيسة الحكمة المقدسة) إلى "غابة بلجراد" والقرية البولندية (بولينزكوى) والبوسنة الجديدة (ينى بوسنه).. تمثل أسماء المواقع الجغرافية هويتها الأوربية العميقة، بينما يكشف طريق بغداد فى ضاحية كاديكوى سابقًا صلاتها الأبعد مع البلدان العربية. أما الطرق السريعة، خطوط المترو الجديدة، العبَّارات السريعة، التجمعات السكنية الاجتماعية، مجمعات الفيلات الفاخرة، مجمعات الأعمال ومراكز التسوق الحديثة، المطارات الجديدة، وحتى برج ترامب.. فهى جميعًا تشهد بالتحديث والعولمة السريعة للاقتصاد التركى وصعود المدينة فى التراتبية العالمية. غير أنه من الجوانب الأكثر قتامة لهذا التسليع السريع للفضاء الحضرى فى عصر "العولمة العليا" والحكومات المحلية التى تهرول وراء الريع: عمليات التطوير الحضرى ومن ضمنها الطرد العنيف غالبًا للجماعات الاجتماعية غير المرغوب فيها مثل الفجر وعمال الجنس المخنثين والمهاجرين الأفارقة وسكان العشوائيات من المناطق الداخلية بالمدينة، ومن ثم الصراعات بين القاطنين الجدد والقدامى.

لم يقتصر هذا الاندفاع التنموى الكبير على المناطق الغربية التى كان تقليديًا أكثر مناطق تركيا تقدمًا. فالبلد كله كان يتطور على نفس الخط، وإن لم يكن بشكل متساوٍ دائمًا. إذ تحولت المدن متوسطة الحجم إلى مراكز للإنتاج الصناعى وتولّدت لديها ثروات لم تكن متوقعة. وبات يُطلق اسم "نمور الأناضول" على مدن مثل: دينزلى، مانيسا، قيصرية، قونية، غازى عنتب، قهرمانماراش..الخ، والتى تحولت فى غضون جيلين من الأعمال الحرفية واليدوية إلى الإنتاج الصناعى العالمى. وفى زمن أحدث شهدت مدن كردية مثل فان وديار بكر صعوداً كبقة متوسطة كردية والتى يبدو أنها تتفق جزئيًا فحسب مع مطالب الحد الأقصى التى ترفعها الحركة القومية الكردية. ومن الممكن القول بأن تركيا تتمتع باقتصاد أكثر ديناميكية من جيرانها فى ظل حقائق وجود أكثر من مائة جامعة (حكومية وخاصة) وبلوغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى حوالى ١٣ ألف دولار سنويًا. ويبدو أن تركيا على وشك الانتقال من فئة

البلدان ذات الدخل المنخفض إلى اقتصاد متطور. ومما يساعد فى تفاقم الغضب ذلك التناقض غير المنطقى بين التحديث السريع من ناحية وبين عدم قدرة النظام السياسى على التغلب على الأسس العرقية- القومية وغير الليبرالية لتركيا. ونحاول فى هذا الكتاب استكشاف التوترات والصراعات الناجمة عن هذا التناقض، والشروط التى تنشأ فيها.

لا جدال فى أن الأحداث التاريخية العالمية عام ١٩٨٩ ثم الصدع الذى أحدثته هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إلى جانب اللحظة التركية الخاصة عام ١٩٨٠، قد غيرت البلد تغييراً عميقًا. أصبحت تركيا مكانًا مختلفًا ولم يتبق سوى القليل من الجو الخانق لانقلاب سبتمبر. وبفضل هذا التحول دخلت تركيا عصر إعادة الهيكلة الليبرالية الجديدة والعولمة. وكذلك بفضل ١٩٨٩ استعادت تركيا التحامها مع جيرانها التاريخيين والتى انقطعت عنهم طوال معظم فترة الحرب الباردة. أما مع ١١ سبتمبر فقد قُذِف بتركيا إلى خطوط المواجهة فى "صدام الحضارات" و"الحرب بين الإسلام والغرب" ومن ثم وُجِّهت إلى حجرة الانتظار التابعة للاتحاد الأوربى بتأخير زمنى لبضع سنوات. أما الاتحاد الأوربى نفسه الذى أصابه الارتباك من جراء الهزات الارتدادية للأزمة الاقتصادية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مع تزايد النزعات الشعبوية والمعادية للأجانب، فقد فقد الكثير من جاذبيته كحصن للديموقراطية والرفاهية. وفى عام ٢٠١٠ ظلت تركيا نفس البلد المتعثر فى الصراع العرقى والتوترات السياسية وأنماط الحكم التسلطية واستمرار تلاعب حراس الدولة "من وراء الكواليس". غير أن البلد أصبح أغنى بما لا يقاس، وأكثر ديموقراطية وإنسانية وتحضراً من ١٩٨٠. وربما يجد من قاموا بانقلاب ١٩٨٠ أنفسهم قريباً مضطرين للدفاع عن أنفسهم أمام المحكمة. ويفقد الحراس قوتهم الطاغية. وتبدو الدولة الكمالية آخذة فى الزوال ولكن لا يزال مبكراً الحكم على ما إذا كان الغضب سيهدأ أم سيلتهب من جديد. وتصعد تركيا كلاعب جديد مهم فى الجوار الأوروآسيوى الذى يمتد من الاتحاد الأوربى إلى الشرق الأوسط، ومن البحر الأسود والقوقاز إلى آسيا الوسطى، ولكن السؤال الأساسى مازال يبحث عن إجابة: هل يمكن لحزب يستلهم الدين وله جذوره فى الإسلام السياسى أن يضطلع بعملية التحديث وإضفاء الطابع الأوربى على المجتمع، وأن يتسامح مع علمانيته العميقة وأن يقبل

بالاختيارات الحياتية غير الدينية والمناهضة للدين؟ وباختصار: هل يمكن التوفيق بين الإسلام السياسى والديموقراطية الليبرالية أم أن هذا التعايش محكوم عليه بأن يكون مثل زواج المصلحة الفاتر؟ هل ستواصل تركيا توطيدها للديموقراطية، غير المنظم ولكن التقدمى، الذى بدأ أواخر الأربعينيات، أم أن الديموقراطية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية ستكون بمثابة سيناريو الطريق المسدود للسياسة فى تركيا؟ ربما لا تقدم الفصول التالية أجوبة محددة، لكنها ستزود القارئ بنطاق واسع من الصلات التاريخية التى سوف تساعد فى توضيح الرواية الملتبسة لتاريخ تركيا الأحدث.

obeikandl.com